# سياسة التصنيع في الجزائر

حويتي أحمد
أستاذ محاضر بمعهد علم الإجتماع
جامعة الجزائر

**تمهيد:**

تعتبر مسألة التصنيع في العالم الثالث بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة من أهم المواضيع التي تشكل إهتمام علماء الإجتماع والإقتصاد وحتى علماء السياسة خلال القرن العشرين. هناك كثير من المجتمعات في العالم اليوم تخوض معركة تنموية محاولة أن تجعل من نفسها مجتمعات صناعية، وأن الكثير من المشاكل الاجتماعية والإقتصادية والسياسية في هذه المجتمعات تدور حول موضوع التصنيع.

ومن ثم فإن موضوع التصنيع بالنسبة إلى الجزائر يعتبر موضوعاً هاماً للدراسة والبحث وخاصة إذا علمنا أن معظم الدراسات التي أجريت حول الجزائر في ميادين التنمية الإقتصادية والتصنيع كانت لأجانب نتيجة زيارات قصيرة للبلاد. والجزائر كبقية دول العالم تشهد الآن تحولات إجتماعية واقتصادية وسياسية، ولكننا في هذا البحث سوف نقتصر على دراسة «سياسة التصنيع في الجزائر» والمراحل التي مرت بها هذه السياسة، والنموذج الذي اتبعته الجزائر في تحقيق أهدافها التنموية والصناعية.

**أولاً- الوضعية الصناعية خلال الفترة الإستعمارية:**

من المعلوم أن استعمار فرنسا للجزائر لم يكن فقط بهدف جعل الجزائر سوقاً للدول الرأسمالية الصناعية ووضع اليد على منابع المواد الأولية (RAW MATERIAL)، ولكن بهدف جعل الجزائر مستعمرة فرنسية (SETTLEMENT COLONY). وقد عمد الإستعمار منذ البداية إلى تغيير النشاط الإقتصادي للفرد الجزائري من إنتاج للإستهلاك إلى إنتاج للتبادل، ومن إنتاج موجه إلى الإستهلاك المحلي إلى إنتاج موجه إلى التصدير إلى السوق الفرنسية والأوروبية، وهذا بعد أن تمكن المستعمر من تحطيم نمط الإنتاج المحلي.

كما كانت السياسة الفرنسية منذ البداية تهدف إلى جعل الجزائر سوقاً للصناعة الفرنسية ومستعمرة فلاحية حيث شجعت المعمرين على الإهتمام بالقطاع الفلاحي بحيث بلغ إنتاج الخمور إلى 46٪ وإنتاج القمح إلى 33٪ أي أن إنتاج الخمور والقمح لوحدهما كانا يشكلان 79٪ من الإنتاج الفلاحي للجزائر. وهكذا يتبين أن الإقتصاد خلال الفترة الإستعمارية كان في معظمه معتمداً على قطاع الفلاحة، وأن الإستعمار لم يترك إلاّ القليل من النشاطات الصناعية كتحويل المنتوجات الزراعية وبعض الصناعات الإستراتيجية كالحديد والزنك والفوسفات. بل أن فرنسا لم تكتف بعدم إقامة الصناعة بل عملت على

تحطيم الصناعات التقليدية في الجزائر عن طريق وضع عراقيل للحصول على المواد الأولية، وتحويل هذه المواد إلى خدمة الصناعة الفرنسية بفرنسا.

أما الصناعة الثقيلة فلم يبدأ التفكير فيها إلا في أواخر الخمسينات وبداية الستينات مع مشروع قسنطينة سنة 1959، وبعد اكتشاف البترول في حاسي مسعود والغاز الطبيعي في حاسي الرمل سنة 1956.

**ثانيا: سياسة التصنيع في الجزائر:**

يعتبر «برنامج طرابلس» أول وثيقة رسمية تقدم استراتيجية التنمية التي طبقت في الجزائر المستقلة. وقد طرحت الوثيقة إشكالية الإختيار بين الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة حيث أشارت إلى أن «التنمية الحقيقية للبلاد يجب أن تقوم على بناء الصناعات الأساسية التي هي ضرورية لتحديث القطاع الفلاحي. والجزائر تملك إمكانات هائلة لتطوير الصناعات البترولية والصناعات المعدنية. وفي هذا الميدان فإنه يتوقف على الحكومة أن توفر الشروط الضرورية لإقامة صناعة ثقيلة».(1) ورغم أن برنامج طرابلس قد أشار بوضوح إلى ضرورة التصنيع إلا أنه لم يقدم سياسة صناعية محددة، وإنما اكتفى بتقديم الخطوط العريضة التي ترسم مشروعاً تمنوياً يعتمد على إصلاح زراعي، وتصنيع ضروري، وتأميم للموارد الوطنية.

إلى جانب الوثائق التاريخية الثلاث معاهدة إفيان (1962)، برنامج طرابلس (1962)، وقرارات مارس (1963)، ليس هناك أي وثيقة رسمية أخرى تستطيع أن تقدم لنا المبادئ العامة لسياسة التنمية الجزائرية ماعدا الميثاق الوطني لسنة 1976، 1986، وخطابات الرئيس هواري بومدين، والرئيس الشاذلي بن جديد في المناسبات الرسميّة.

والمتتبع لسياسة الجزائر التنموية في السنوات الأولى يلاحظ أنها كانت تتفق وسياسة التنمية لكوريا الشمالية والتي ترى هي الأخرى أن بناء إقتصاد وطني مستقل يحتاج إلى تصنيع ثقيل وهذا ما أكده رئيسها كميل سونغ بقوله: «من وجهة نظر عسكرية، إقامة صناعة ثقيلة تعتبر ضرورة ماسة من أجل المحافظة على الإستقلال ضد الإعتداءات الإمبريالية. ومن وجهة نظر إقتصادية، الصناعية الثقيلة هي وحدها القادرة على إنتاج توفير وسائل الإنتاج، والمواد الأولية، والطاقة الضرورية لتنمية إقتصاد بلادنا»(2)

وهكذا بدأت الجزائر منذ الإستقال بتجربة طموحة في التنمية واعتبرت التصنيع هو أحسن الوسائل لحل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية للبلاد. كما استعملت الجزائر مفهوم التصنيع بالمعنى الذي يحدده برو (M.F. PERROUX) حيث يقول أن التصنيع هو «تنظيم المجتمع بنائيا بطريقة استعمال الآلة من أجل زيادة الإنتاج وتقليص الجهد البشري في الحصول على الحاجيات الأساسية لاستمرار الإنسان. إذن التصنيع هو إقامة سيرورة تتمثل في إنتاج آلات باستعمال آلات... والذي من شأنه أن يؤدي إلى

تقليص الجهد العضلي للفرد وإلى تحرير الإنسان من الأثار السلبية للمحيط الطبيعي»(3).

ويمكن تقسيم سياسة التصنيع في الجزائر إلى عدة مراحل

**1- المرحلة الإنتقالية (1962- 1965)**

ورثت الجزائر غداة الإستقلال وضعاً إقتصاديا وصناعياً صعباً، كما ارتبطت التنمية الإقتصادية في السنوات الأولى بالهياكل التي تركها المعمرون حيث واصلت الجزائر تصدير المنتوجات الزراعية والخمور والمعادن والبترول الخام، كما تميزت سياسة التصنيع في هذه المرحلة باتباع إستراتيجية عمالية مكثفة، كما كانت الصناعة الجزائرية- خلال المرحلة الإنتقالية- تهتم أساساً بالصناعة الخفيفة ومن ثم توجهت إلى الصناعات الغذائية. ومن هنا نلاحظ أن سياسة التنمية الإقتصادية في هذه المرحلة كانت موجهة إلى الصناعات الخفيفة والمنتوجات الإستهلاكية.

**2- مرحلة المخططات التنموية (1965- 1979)**

تميزت السياسة الإقتصادية في هذه المرحلة بانطلاق خطط التنمية، وتكثيف الإستثمار بقطاع المحروقات، والعمل على إقامة صناعة ثقيلة. وانطلاقاً من هذه الإستراتيجية، شرعت السلطات سنة 1967 في تنفيذ أول خطة للتنمية تتمثل في المخطط التلاثي (1967- 1969) ثم خطتين رباعيتين (1970- 1973) و(1974- 1977). وكانت ترمي أهداف التنمية في هذه المرحلة إلى مضاعفة الإستخدام ومناصب الشغل عن طريق التصنيع. كما بدأت السلطات منذ 1967 في تطبيق سياسة الإستثمار المكثف (CAPITAL- INTENSIVE)، والصناعة الثقيلة إلى الحد الذي أهملت فيه القطاعات الإقتصادية الأخرى.

وهكذا تحولت سياسة التنمية الإقتصادية من سياسة عمالية مكثفة (LABOR- INTENSIVE) إلى إستثمار مكثف (CAPITAL- INTENSIVE)ومن صناعة خفيفة إلى صناعة ثقيلة، ومن وجهة إشتراكية للتنمية إلى رأسمالية الدولة (CAPITALISTSTATE) كأسلوب للتنمية.

وفي سنة 1968 أكد مجلس الثورة أن التنمية الإقتصادية للجزائر يجب أن تقام عن طريق إعطاء الأولوية إلى الصناعات الأساسية (BASIC INDUSTRIES) والصناعة الثقيلة. وقد وضع ثلاثة أهداف أساسية:

أ- على المدى الطويل، الجزائر يجب أن تصل إلى مرحلة الإختراع التي ستمثل الإنطلاقة الفعلية للإقتصاد.

ب- يجب أن تكون الصناعات الإستهلاكية قادرة على تغطية حاجيات السوق الوطنية.

جـ- القطاع الصناعة يجب أن يوفر 40.000 منصب شغل جديد سنوياً.

ومن أهم الوثائق الرسمية التي تساعد على تحديد العناصر الأساسية لسياسة التصنيع في هذه المرحلة

هي خطابات الرئيس هواري بومدين حيث يقول «سياستنا تقوم على تصنيع البلاد، ومحاولة بناء إقتصاد وطني خال من كل أشكال الإستغلال. وبناء الإقتصاد الوطني يعني إكتشاف واستغلال موارد البلاد لفائدة الشعب الجزائري»(4) وبهذا المعنى، فإن تأميم الشركات البترولية الفرنسية سنة 1971 من طرف الدولة كان أولى الخطوات المهمة لتحرير الإقتصاد الوطني من التبعية لفرنسا، ومن ثم فإن الهدف الأساسي للتصنيع حسب مفهوم الرئيس بومدين هو «زيادة العائدات الوطنية وتطوير المستويات الفنية والتقنية للعمال وزيادة مناصب الشغل وتوسيع الأسواق الوطنية التي تعني أقل تبعية للأسواق الأجنبية»(5)

وانطلاقاً من النظرية القائلة أن البلدان المتقدمة ستحاول دائماً بيع تكنولوجيتها وآلاتها بأثمان باهضة من أجل الإبقاء على عدم المساواة بين البلدان الغنيّة والمصنعة والبلدان الفقيرة والنامية، فإن سياسة التصنيع في هذه المرحلة استهدفت بناء صناعة متكاملة بهدف التحرر من التبعية للدول المتقدمة صناعياً. وفي هذا المعنى يقول الرئيس بومدين «التصنيع سيسمح بالتكامل بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، وبالتالي يحقق تكاملاً حقيقياً للإقتصاد الوطني. وبهذا التكامل الصناعي والفلاحي سوف لا نكونوا قادرين فقط على تطوير قطاعنا الفلاحي وضمان صناعتنا، ولكن سوف نكونوا أيضاً قادرين على توفير العملة الصعبة التي نحتاجها من أجل تمويل تجهيزاتنا المستوردة»(6)

ومن هنا كانت الأهداف الإقتصادية الأساسية تتمثل في إرساء صناعة ثقيلة وزيادة في الإنتاج، وهذا ما كان مقرراً أن يؤدي إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي إبتداء من الثمانينات، وتحقيق الإستقلال الإقتصادي. ولتحقيق هذه الأهداف شرعت السلطات في تنمية طويلة المدى تهدف إلى تصنيع سريع (ACCELERATED INDUSTRIES)، معتمدة على الصناعات الهيدروكربونية والصناعة الثقلية. أما المواد الأولية المتوفرة في الجزائر لإقامة هذه الصناعات فتتمثل في البترول والغاز الطبيعي والحديد والفوسفاط. وكان الهدف من الصناعة الثقيلة في هذه المرحلة هو إنتاج وسائل الإنتاج، وجعل الصناعة الحديدية الجزائرية قادرة على غزو الأسواق الأجنبية. ولهذا السبب أنشأت الجزائر المشاريع التي تعتمد على الإستثمار المكثف والتكنولوجيا المتطورة. وكانت السلطات تعتقد أن هذه السياسة التنموية ستجعل تكلفة الإنتاج منخفظة نظراً لانخفاض تكلفة اليد العاملة. ومن ثم فإن المنتوجات الجزائرية ستكون قادرة على منافسة المنتوجات الأجنبية في الأسواق العالمية. ولكن الثمن الذي دفعته الجزائر في اتباعها هذه السياسة هو التبعية لرأس المال الأجنبي، والتكنولوجيا الأجنبية، والبقاء على مستوي عال من البطالة. ورغم هذه النتائج السلبية لسياسة التصنيع فإننا نجد الرئيس بومدين يعلن عن موقفه قائلاً «إنني أستطيع أن أتقبل الضغوطات التي تنجم عن البطالة إلى مستوى معين، ولكن لا أستطيع أن أقبل بقاء بلادي غير مصنعة إلى الأبد»(7) ولهذا فالسياسة الإقتصادية الجديدة التي طبقت في هذه المرحلة كانت تهدف إلى إرساء قاعدة صناعية موجهة إلى التصدير، واستعمال المنابع الطاقوية لتموين القطاع الصناعي.

ونتيجة هذه السياسة الصناعية كان التحول من صناعة عمالية مكثفة إلى صناعة تعتمد على الإستثمار المكثف، ومن تنمية موجهة إلى الهياكل القاعدية إلى تنمية موجهة إلى قطاع المحروقات والصناعية الثقيلة.

### 3- مرحلة التقويم والإصلاحات (1980- 1989)

في هذه المرحلة بدأت الإنتقادات توجه إلى سياسة التصنيع الثقيل في الجزائر. وقد اكتشفت السلطات في بداية الثمانينات أن سياسة الإعتماد على تصدير المحروقات لم تأت بالنتائج المرجوة منها، بل أدى إلى التبعية الغذائية والتكنولوجية ومن ثم إلى زيادة المديونية، بالإضافة إلى عدم التكامل بين القطاعات الإقتصادية وإهمال الهياكل القاعدية كالمواصلات والطرق والسكن والصحة والتعليم.

ونتيجة هذا الوضع الإقتصادي، إجتمع المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1980 وقيم نتائج السياسة التنموية التي اتبعتها البلاد في السبعينات والتي اعتمدت على الصناعة الثقيلة والإستغلال المكثف لاحتياط المحروقات قصد تصديرها. وقد ألح المؤتمر على ضرورة الإهتمام بالقطاعات، ووجوب تطوير الإقتصاد بالإعتماد على القطاعات غير البترولية وخروج البلاد من وضع مصدر لبضاعة واحدة. وانطلاقاً من هذه الأهداف تم وضع خطتين خماسيتين (1980- 1984) و(1985- 1989). وهكذا بدأت الجزائر منذ 1980 تدخل مرحلة جديدة تتسم بالإصلاحات ابتداء من إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية الكبرى كسونطراك والسوناكوم(8)، إلى استقلالية المؤسسات التي صادق عليها المجلس الشعبي الوطني في نهاية سنة 1987، إلى العمل على تشجيع الصناعات الخفيفة العمومية والخاصة. كما بدأت السلطات في تشجيع تصدير المنتوجات الصناعية خارج قطاع المحروقات. وهكذا لم يبق شعار المحروقات هو العامل الأساسي في التنمية وإنما أصبح شعار «ما بعد البترول» هو الهدف الجديد في سياسة التنمية في هذه المرحلة.

في السنوات الماضية كان معدل التصدير للبترول يتراوح بين50- 55 مليون طن سنوياً (52 مليون طن سنة 1979). ولكن إذا بقي الإستهلاك المحلي والتصدير يسير في معدل 50 مليون طن سنوياً، فإن إحتياطات البلاد سوف لا تتجاوز سنة 2000، ومن ثم تصبح الجزائر من البلدان المستوردة للبترول. وهذه النظرة المتشائمة للواقع الإقتصادي أدت إلى سياسة جديدة للبترول والتي بدأت الدولة في تطبيقها منذ 1980. هذه السياسة الجديدة تتمثل في قرار الحكومة بالعمل على المحافظة على الإحتياطات الطاقوية للبلاد (بترول، غاز طبيعي)، ووجوب خفض حصة التصدير من البترول.

كما أن الرئيس الشاذلي بن جديد قد أكد في عدة مناسبات أهمية المحافظة على الإحتياطات الجزائرية للبترول بدلاً من تحويلها إلى عملة صعبة. كما صرح في مناسبات أخرى أنه حان الوقت للجزائر أن تفكر في طريقة جديدة بالنسبة إلى الإستثمارات والمبالغ الضخمة من العملة الصعبة التي يستهلكها قطاع المحروقات. وحسب بالقاسم نبي وزير الطاقة والصناعات البترولية السابق: «البترول الآن يستعمل للتبادل في استيراد القمح والأدوية والمواد المستوردة بدلاً من المساهمة في التنمية الإقتصادية للبلاد»(9)

وكنتيجة لهذه السياسة الجديدة، عرف البترول الجزائري منذ 1980 إنخفاظاً في صادراته. غير أن هذا الإنخفاض في صادرات البترول كان قد عوض بزيادة صادرات الغاز الطبيعي وزيادة سعر الغاز الممبع. ومن الطبيعي أن الإنخفاض في صادرات البترول قد أثر على وتيرة التنمية الإقتصادية للبلاد في هذه المرحلة كما قلل من فرص تسديد الديون التي على الجزائر لدى البنوك الأجنبية في السنوات العشر الأخيرة. ورغم هذا كله فإن السلطات بدأت في خفض صادرات البترول وحاولت في نفس الوقت العمل

على تطوير القدرات التكريرية للبلاد. وقد انخفضت فعلاً صادرات البترول من 51 مليون طن سنة 1980 إلى 30 مليون طن سنة 1982.

أما إنتاج البترول الخام خلال هذه المرحلة (1980- 1989) فقد انخفض بنسبة 15٪ بالمقارنة مع البرنامج المسطر لتنمية قطاع المحروقات. ومن هنا فإنه خلال فترة 1980- 1989 قد حاولت السلطات توفير حوالي 75 مليون طن أي مقابل سنتين من الإنتاج. أما بالنسبة إلى الغاز الطبيعي فقد أعاد المسؤولون النظر في برنامج إنشاء مركبات تمييع الغاز الأمر الذي أدى إلى إلغاء بعضها. كما شهدت قدرة التصدير من الغاز المميع والغاز إنخفاضاً هي الأخرى حيث كانت تشكل 41٪ سنة 1984، و47٪ سنة 1988 بالمقارنة إلى 57٪ سنة 1984، 80٪ سنة 1988 في البرنامج الأصلي(10).

وقد واصلت السلطة العمل بسياسة المحافظة على المنابع النفطية طيلة هذه المرحلة، وتتلخص هذه السياسة في خفض حجم الصادرات البترولية لهذه السنوات، وتوزيع تنمية منابع الغاز الطبيعي عبر الزمن حتى يمكن تمديد حجم الصادرات على مدى طويل وإلى وقت يصبح الإقتصاد فيه قادراً على إبدال المحروقات بمنتوجات أخرى للتصدير. وكنتيجة لهذه السياسة، فقد ارتفعت الإستثمارات الموجهة إلى القطاعات غير الصناعية (كقطاع الفلاحة، والمنابع المائية، قطاع البناء، وقطاع الخدمات حيث ارتفعت من 42٪ من مجمل الإستثمارات سنة 1979إلى 59٪ سنة 1984، إلى 64٪ من سنة 1989.

**4- المرحلة الحالية (1990- 1992):**

نظراً للوضع الدولي بصفة عامة، والوضع الداخلي بصورة خاصة، ونتيجة انخفاض عائدات البترول بنسبة كبيرة بحيث أصبحت لا تكفي حتى لاستيراد المواد الإستهلاكية، ونتيجة تراكم الديون الخارجية وضغوط صندوق النقد الدولي (FMI) وتزايد احتياجات السوق الإستهلاكية الوطنية-، فإن السلطات قررت الرجوع إلى سياسة المحروقات ولكن هذه المرة بالإستغلال الأمثل للعائدات البترولية في المجالات المنتجة». وكذلك العمل على تحرير الآلة الإقتصادية من قبضة الإدارة والبيروقراطية، والإنتقال من الإقتصاد المخطط والموجه- الذي أثبت فشله لبس في الجزائر فقط بل في العالم- إلى الإقتصاد الحر أو إقتصاد السوق.

ويتزعم هذه السياسة الإقتصادية رئيس الحكومة السابق سيد أحمد غزالي الذي يعتقد أن الإستغلال المكثف لقطاع المحروقات يعتبر ضرورة ملحة للحصول على العملية الصعبة وبالتالي إخراج البلاد من الأزمة الإقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف تقدمت الحكومة بمشروعها إلى المجلس الشعبي الوطني للمصادقة عليه والمتعلق بتعديل قانون المحروقات الصادر سنة 1986. ومن أهداف هذا المشروع:

أ- إلغاء المادة 65 من قانون المحروقات

ب- إشتراك الطرف الأجنبي في الإسترجاع والتنقيب والبحث ورأس المال.

جـ- تخفيض الجباية في مناطق معينة لجلب الشركات الأجنبية لهذه المناطق.

د- الإستغلال الأمثل والمكثف للحقول

هـ- رفع كميات الإنتاج والصادرات من المحروقات للحصول على العملة الصعبة

و- استرجاع الكميات الهائلة من ثرواتنا التي ستضيع إذا لم تستخرج.

ويرى سيد أحمد غزالي أنه إذا استمرت سياسة المحافظة على الموارد النفطية ولم يستدرك الوضع الإقتصادي للبلاد، فإن إنتاج البترول سينخفض إلى 25 مليون طن سنة 2000 وإلى 15 مليون طن سنة 2015. أما الغاز الطبيعي إذا أخذنا بعين الإعتبار العقود المبرمة حالياً والعقود التي ستبرم في المستقبل القريب فإن حقول الغاز الطبيعي إذا لم تطور وتستغل بكثافة وتدعم باكتشاف حقول أخرى فإنها ستكون عاجزة عن تغطية متطلبات هذه العقود. ولذلك ترى السلطات في المرحلة الحالية أنه يجب العودة إلى قطاع المحروقات، واستغلال الحقول المكتشفة من طرف سونطراك والشركات الأجنبية التي لم تستغل بعد بسبب التكاليف الباهضة المقدرة بـ 5 مليار دولار، ورفع إنتاجنا من البترول وسوائله إلى 60 مليون طن سنوياً، والغاز الطبيعي من 100 مليار متر مكعب حالياً إلى 150 مليار متر مكعب. وبنقل هذه السياسة إلى أرض الواقع فإنه يمكن للجزائر أن تخرج من الأزمة الإقتصادية.

**ثالثا- نموذج التصنيع في الجزائر:**

يتمثل نموذج التصنيع في الجزائر في مفهوم الصناعات المصنعة (INDUSTRIALIZING INDUSTRIES) والذي يحدده الإقتصاد الفرنسي دوبرنيس (DE BERNIS) بقوله «العامل الأساسي في عملية التصنيع للدول غير النامية هو تكوين رأسمال يكون قادراً على تغذية الصناعة والمنتوجات الصناعية الأساسية. ولذلك فإنه يجب البدء بالصناعات التي تنتج وسائل الإنتاج وليس بالصناعات التي تنتج المواد الإستهلاكية»(11) إذن ترتكز نظرية الصناعات المصنعة على ثلاثة محاور:

أ-تضيع مكثف وسريع.

ب- تخصيص رأسمال كبير لتمويل عملية التصنيع.

جـ- إنتاج موجه نحو وسائل الإنتاج بدلاً من السلع الإستهلاكية.

ويعني دوبرنيس بالصناعات المصنعة الصناعات الفلاذية (METALLURGY INDUSTRIES) والصناعات الميكانيكية (MECHANIC INDUSTRIES) والصناعات الهيدروكربونية HYDROCARBONS INDUSTRIES) وانطلاقاً من هذا التعريف فإن الصناعات المصنعة هي الصناعات الهيدروكربونية والصناعة الثقيلة. ومن هنا يكون هدف هذه النظرية التكامل الفيزيقي للفروع الإقتصادية وإقامة صناعات على شكل سلسلة إبتداء من المادة الخام إلى المنتوج النهائي (معدن ثم آلات ثم منتوجات إستهلاكية).

1- الصناعات الهيدروكربونية:(HYDROCARBONS INDUSTRIES)

ترجع أهمية- قطاع المحروقات إلي الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الإقتصادية للبلاد. ونظراً لهذه الأهمية أسست الشركة الوطنية سونطراك (SONATRACH) سنة 1963 للتكفل بهذا القطاع، واستقلت وزارة الطاقة بوزارة خاصة بها بعد أن كانت تابعة لوزارة الصناعة.

كما أن استعمال المحروقات كمنبع للطاقة وكوسيلة للنمو الإقتصادي قد أعطي الأولوية في برامج الدولة. وقد عبر الرئيس بومدين في عدة مناسبات أن تطوير قطاع المحروقات يعتبر مرحلة حتمية لتوفير الشروط الضرورية لبناء قطاع صناعي جزائري مستقل. وبهذا المفهوم، التصنيع لا يعني فقط استعمال الطاقة ومعالجة المواد الخام، ولكنه يعني أيضاً سياسة مستقلة من التبعية الأجنبية.

بالإضافة إلى أن قطاع المحروقات هو مصدر القوة السياسية للدولة ووسيلة الحكومة الجزائرية في المفاوضات مع الشركات الأجنبية، فهو كذلك يشكل القوة الإقتصادية للبلاد. فرغم أن الجزائر لم تتميز باحتياط كبير للبترول إلا أنها بالتأكيد تعتبر أحد المنتجين الكبار للغاز الطبيعي في العالم، حيث يشكل إحتياط الجزائر من الغاز الطبيعي نسبة 12٪ من الإحتياط العالمي. وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سابقاً. وقد تحتل المرتبة الثانية بعد الإستقلال السياسي للجمهوريات الروسية وما ينجم عنه من إنقسام للمصادر الطاقوية في الإتحاد السوفياتي. وتتلخص أهم الصناعات الإستراتيجية لقطاع المحروقات في الصناعة البترولية والصناعة الغازية والصناعة البتروكيماوية.

### أ- الصناعة البترولية (OIL INDUSTRIES):

إكتشفت فرنسا البترول لأول مرة في الجزائر سنة 1956، وبدأت الإنتاج به سنة 1958. وكان البترول الجزائري الخام يستغل من طرف الشركات الأجنبية وبصفة خاصة الشركات الفرنسية التي كانت تحتفظ لنفسها بصلاحيات كبيرة في هذا القطاع الحيوي. وبتأميم البترول سنة 1971، أصبحت الجزائر تملك أكثر من نصف إنتاجها من البترول أي نسبة 51٪ وبذلك إستردت الجزائر أغلب حقوقها الخاصة بالتنقيب والنقل والتوزيع والإستثمار عن طريق الشركة الوطنية سوناطراك. وقد وصلت نسبة التصدير للبترول بين 1974-1976 إلى 90٪، وفي سنة 1976 إرتفعت إلى 97٪ من الإنتاج البترولي، ويعتبر البترول المصدر الأساسي للتمويل في السبعينات حيث كان يمثل 70٪ من مجموع صادرات الجزائر، 50٪ من مجموع العائدات بالعملة الصعبة، و75٪ من مداخيل البلاد.

### ب- الصناعة الغازية (GAS INDUSTRIES):

اكتشف الغاز الطبيعي في الجزائر من طرف فرنسا سنة 1956. وبدأ الإنتاج به سنة 1960، وتعتبر الجزائر من الدول الكبرى المنتجة للغاز الطبيعي حيث يقدر احتياطها 3000 مليار متر مكعب، فهي تحتل الآن المرتبة الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سابقا. إذن الغاز الطبيعي يشكل المصدر الأول للتصدير في السنوات القادمة، وسوف تصبح الجزائر من الدول الأولى المصدرة لهذا المنتوج. وفي الحقيقة أن الغاز الطبيعي هو الذي شجع الدولة في انتهاج سياسة الإستغلال المكثف للبترول لتحضير إستغلال الغاز الطبيعي في فترة السبعينات.

### جـ- الصناعات البتروكيماوية (PETROCHEMICAL INDUSTRIES):

الصناعات البتروكيماوية تشير إلى الصناعات الكيماوية الناتجة عن معالجة المواد الهيدروكربونية سواء

بطريقة تكرير البترول أو تمييع الغاز الطبيعي. ولهذا نسمي كل مشتقات الصناعات الهيدروكربونية بالصناعات البتروكيماوية. ومن أهم منتوجات هذه الصناعة هو البلاستيك، الأسمدة، الأدوية، الأدوات الطبية، الصابون، الزيوت الصناعية، الطلاء، ومواد الصيانةإلخ... ومن هنا اعتبر قطاع المحروقات القاعدة الأساسية لإقامة التصنيع ومن ثم أعطي الأولوية من حيث الميزانية والإستثمارات المخصصة لهذا القطاع في كل المخططات التنموية. كما أن جزءاً كبيراً من الإستثمارات الصناعية مازالت تذهب إلى يومنا هذا إلى الصناعات الهيدروكربونية التي كانت تقدم إلى غاية 1984 أكثر من 90٪ من مداخيل الدولة.

### 2- الصناعة الثقيلة (HEAVY INDUSTRY):

كثير من الإنتقادات وجهت إلى الجزائر بسبب تركيزها على الصناعة الثقيلة في التنمية الإقتصادية للبلاد. ونفس الإنتقاد وجه إلى الصناعة الغازية لما تتطلبه من أموال فخمة لتطويرها. ولكن الذين ينادون بوجوب استثمار ضخم في الغاز الطبيعي ينطلقون من النظرية القائلة أن الغاز الطبيعي هو أهم موارد البلاد لذلك يجب تطويره واستغلاله رغم الإستثمارات الضخمة التي يتطلبها في عملية الإنتاج وجلب التكنولوجيا.

بينما هذه النظرية لا يمكن تطبيقها على الصناعة الثقيلة رغم أن الجزائر تمتلك ثروة حديدية لا بأس بها ويمكن تصديرها إلى الخارج ولكن هذه الثروة ليس لها قيمة كبيرة في السوق الدولية. لأن السوق الدولية للحديد والفلاذ تسيطر عليه الدول المتقدمة التي تملك تكنولوجية متطورة، وتجربة كبيرة في هذا الميدان، وهي الآن تنتج أكثر مما يستهلك العالم. بينما سوق الغاز الطبيعي والغاز المميع تعتبر الجزائر من بين الممونين القلائل لهذه السوق.

وينتج عن صناعة الحديد والفلاذ في الجزائر عدة أنواع من الصناعات تقوم هي الأخرى بصناعة العربات للسكك الحديدية، والرافعات، والجرافات الميكانيكية، وآلات مزج الإسمنت، وأعمدة الكهرباء إلى غير ذلك من الصناعات. أما الصناعات الميكانيكية فهي تقوم بإنتاج وتركيب الشاحنات، الحفلات، والمحركات، والجرارات، والحاصدات، والدراجات النارية وأنواع أخرى من الآلات. وبصفة عامة فإن إنتاج القطاع الصناعي الثقيل مازال موجهًا نحو الإستهلاك وليس نحو وسائل الإنتاج. وهكذا نجد أن نظرية الصناعات المصنعة التي طبقتها الجزائر في مسارها التنموي والتي تهدف إلى إيجاد وسائل الإنتاج وليس وسائل الإستهلاك لم تأت بالنتائج المرجوة منها بعد ثلاثين سنة.

وخلاصة القول أن سياسة التصنيع في الجزائر- بالنسبة إلى أفاق 2000- سوق تتوقف على السياسة المتبعة بالنسبة لحجم الصادرات البترولية، وعلى تطور الأسعار والطلب العالمي على الغاز والنفط، وعلى سعر الدولار خلال الفترة القادمة ابتداء من المخطط السنوي لسنة 1992. وهكذا سيواجه الإقتصاد الوطني في السنوات القادمة ضرفاً عالمياً غير موات، وستندرج السياسة المقبلة للتضيع ضمن محيط إقتصادي دولي صعب يتميز باستمرار الأزمة الإقتصادية والتغيرات التكنولوجية المعمقة وانخفاض الأسعار العالمية للمحروقات، وظهور النظام الدولي الجديد الذي يهدف إلى تكريس الهيمنة على دول العالمالثالث.

# الهوامش

1) The Text of The Tripoli programme as an appendix to THOMAS L.BLAIRE. THE LAND TO THOSE WHO WORK IT. GARDIN CITY, 1970, PP. 258-259.

2) IN TEMMAR HAMMID. STRUCTUTES ET MODELE de Developpement de l'économie de l'algerié.SNED, ALGER, 1974, PP.206- 207.

3) IN BENNAMANE AISSA. THE ALGERIAN DEVELOPEMENT STRATEGY AND EMPLOYMENT POLICY. NORWICH, CT: GEO- ABSTRACTS, 1980; PP. 66-67.

4) BOUMEDIENNE HOUARI. DISCOURS DU PRESIDENT BOUMEDIENNE. VOL II, CONSTANTINE, EL- BAATH, 1970, P.63.

5) IBID, P. 150

6) SPEECH DELIVERED by PRESIDENT BOUMEDIENNE ON THE OCCASION OF THE XIV ANNIVERSARY OF 1 st NOVEMBER, 1954, CITED IN BENNAMANE, 1980, P. 69.

7) Boumedienne h. discours du président boumedienne sned, Alger, vol xiv, 1979, p.77

8) Benachenhou a l'experience algerienne de planification et de developpement .62-82 opu 2ed Alger pp. 120.- 123.

9) MARCHéS TROPICAUX ET MEDITERRANIES. 1809, JUILLET 1980, P. 3395.

10) HOUITI AHMED. INDUSTRIALZATION AND ECONOMIC DEVELOPMENT: THE EXPERIENCE OF POST INDEPENDENCE ALGERIA 1962- 1984:

(DOCTORAL DISSERTATION) the AMERICAN UNIVERSITY, département OF SOLIOLOGY, WASHINGTON D.C., 1985, P.257.

11) IN JEAN- CLOUDE HAZERA. "ALGERIE: INDUSTRIALISATION ACCELEREE", Les dossiers JEUNE AFRIQUE: L'INDUSTRIALISATION du TIERS MONDS. 3,1975,P.118.